

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

التقرير الوطني المقدم عملاً بالإجراء 20 من خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من السويد

1 - عملاً بالإجراء 20 من خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، تقدم السويد تقريراً عن أنشطتها الوطنية المنفذة منذ مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2015. والإجراء 20 يشجّع الدول الأطراف أن تقدم تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة عمل عام 2010، وكذلك تنفيذ الفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، والخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2000، والإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 8 تموز/يوليه 1996. ويتبع هذا التقرير الفئات الواردة في خطة العمل، المتطابقة أيضاً مع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

2 - وتشدد السويد على أهمية هدف معاهدة عدم الانتشار ومقصدها المتمثلين في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهي تؤيد انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم الانتشار. فالسويد ملتزمة بمبادئ اللارجعة، والقابلية للتحقق، والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المعاهدة.

3 - ومما يؤكد أيضاً الأهمية التي توليها السويد للمسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار قيامها في عام 2016 بإنشاء منصب سفير معني بشؤون نزع السلاح وعدم الانتشار في ستوكهولم، يعمل حصراً على مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

4 - ولدى السويد، بحكم اتباع حكومتها سياسة خارجية نسوية، قناعة قوية بأن تطبيق منظور المساواة بين الجنسين، بتناول المسألة من زاوية جنسانية وتعزيز مشاركة المرأة والرجل مشاركة متنوعة ومجدية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وشؤون تحديد الأسلحة، يسهم في تعزيز معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تؤيد السويد فعلاً خطة نزع السلاح التي وضعتها الأمين العام للأمم المتحدة وتتاصر المساواة بين الجنسين، بما يعزز هدف الخطة المتمثل في مشاركة المرأة الكاملة والفعالة على قدم المساواة مع الرجل في جميع عمليات اتخاذ القرار.



- 5 - وتجري السويد حوارا منتظما مع المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية، بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار. فمشاركة المجتمع المدني وتعاونه يكتسبان أهمية حيوية في هذه المساعي ويسهمان في تعزيز الحوار وتوسيع نطاقه، وفي زيادة الشفافية، والاستفادة في نهاية المطاف من معاهدة عدم الانتشار نفسها.
- 6 - وأنشأت السويد مركزا وطنيا للمعارف قائما على البحث ومعنيا بنزع السلاح النووي، هو مركز ألفا ميردال بجامعة أوبسالا، وذلك بهدف تعزيز المعارف المحلية المتعلقة بنزع السلاح النووي من جميع جوانبه، إضافة إلى ضمان وجود مركز للمعارف متعدد التخصصات واكتساب خبرة محلية طويلة الأمد في هذا الميدان.
- 7 - وكانت السويد عضوا غير دائم في مجلس الأمن في الفترة 2017-2018 وكانت، بهذه الصفة، نشطة ومهتمة بجميع المسائل المعروضة على المجلس، بما فيها المسائل المتصلة بمعاهدة عدم الانتشار.
- 8 - وشغلت السويد مقعدا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2018 إلى أيلول/سبتمبر 2021. وهي، بصفتها رئيسة للمجلس في الفترة من أيلول/سبتمبر 2019 إلى أيلول/سبتمبر 2020، قد شاركت السويد بكثافة وبنشاط في مداولاته ذات الصلة بمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المسألة النووية الإيرانية.

نزع السلاح النووي

- 9 - في ضوء ضرورة إطلاق العنان لدبلوماسية نزع السلاح النووي، بدأت السويد في 11 حزيران/يونيه 2019 مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي. وتضم المبادرة 16⁽¹⁾ من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية تختلف سياقاتها الجغرافية وسياساتها الأمنية، وهي توفر سبيلا لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها ضمن سياق معاهدة عدم الانتشار من خلال اتخاذ خطوات عملية قصيرة الأمد تعزز بعضها بعضا - يمكن تحقيقها أيضا في السياق الأمني الراهن - ولحشد الدعم السياسي بغية إحراز مزيد من التقدم. وفي الاجتماع الوزاري الذي عُقد في 11 حزيران/يونيه 2019، اعتمدت البلدان المشاركة إعلان استكهولم، الذي يعبر عن الانخراط السياسي القوي للمجموعة. ويتواصل العمل لدى البلدان الستة عشر منذ عام 2019 من أجل تنفيذ الخطوات التي يمكن اتخاذها لبث الثقة والزمخ في المفاوضات الدولية في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمرات استعراض المعاهدة لأعوام 1995 و 2000 و 2010. وقدم اجتماع لخبراء دوليين، استضافه معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام في أيلول/سبتمبر 2019، إسهامات مستقلة في هذه العملية. ثم اجتمع كبار المسؤولين في الدول المشاركة الست عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر لبحث سبل تحويل إعلان استكهولم إلى إجراءات ملموسة في ضوء المؤتمر الاستعراضي العاشر، والتحضير للاجتماع الوزاري المقبل في إطار المبادرة. وفي اجتماع برلين الوزاري المعقود في 25 شباط/فبراير 2020، اعتمدت الدول المشاركة إعلانا سياسيا ومرفقا يتضمن قائمة غير حصرية من "المرتكزات"، تتناول مسائل ترتبط، في جملة أمور أخرى، بعادات التعاون، والحد من المخاطر، والشفافية، والحد من دور الأسلحة النووية في المذهب، وإشراك الشباب وتنقيفهم في مجال نزع السلاح، والمساواة بين الجنسين. وتم تحويل المرفق إلى ورقة عمل بعنوان "مرتكزات النهوض بنزع السلاح النووي" قُدمت إلى المؤتمر الاستعراضي. وفي عام 2021، قدمت المبادرة إلى المؤتمر الاستعراضي ورقة عمل ثانية بعنوان

(1) إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان.

”مجموعة من تدابير الحد من المخاطر النووية“. واجتمع وزراء المبادرة في ثلاث مناسبات في عام 2021 كالاتي: في عمان في كانون الثاني/يناير، وفي مدريد في تموز/يوليه، وفي ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر. واضطلع بعدة أنشطة للتوعية في الأشهر التي سبقت المؤتمر الاستعراضي، مع توجيه دعوة إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لكي تتماشى مع مقترحات المبادرة. وتشكل مبادرة استكهولم أيضا أحد مظاهر التزام السويد بخطة نزع السلاح التي وضعها الأمين العام، وتأييدها لها، وهي من مناصري الإجراء 1 الوارد في هذه الخطة، والمعني بتيسير الحوار المتعلق بنزع السلاح النووي.

10 - وتؤيد السويد مؤتمر نزع السلاح تأييدا تاماً باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الدائم والوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. فهي قد أكدت، ولا تزال تؤكد، أهمية التقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومن هذا المنطلق، تؤيد السويد تأييداً تاماً المساعي الرامية إلى الخروج من المأزق بما يمكن المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل يتيح له مواصلة العمل المجدي الذي ما انفك يضطلع به على مر السنين. كما تؤيد السويد التحديث الفني للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح لكي يعكس المساواة بين المرأة والرجل. وتعرب السويد عن أسفها لعدم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع. وقد نجحت السويد، خلال رئاستها لمؤتمر نزع السلاح في عام 2018، في تحقيق هدف التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن منسقي الهيئات الفرعية التي كانت آنذاك حديثة العهد.

11 - وتشارك السويد بنشاط وبحسن نية في أعمال اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، وذلك سواء بصفتها الوطنية أم بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي أو في مجموعات أخرى. والسويد من المؤيدين المتحمسين لمبدأ تعددية الأطراف وإرساء نظام دولي قائم على القواعد، وهي مقتنعة بأن التعاون الدولي لا يزال أفضل سبيل لتعزيز المصالح الوطنية والجماعية أيضاً. وتعمل السويد على حماية وتحسين هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وهي تعارض المحاولات الرامية إلى النيل من أهمية الهيئات الدولية وسلامتها.

12 - وتعزيزاً للتحقق من نزع السلاح النووي والتعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تتخبط السويد والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة في الشراكة الرباعية للتحقق النووي. فقد تشكّلت المبادرة الرباعية انطلاقاً من اعتقاد مشترك بضرورة وجود نظام للتحقق يكون فعالاً ذا مصداقية ومحل ثقة جميع الدول من حيث قدرته على تحقيق نزع السلاح النووي وإخلاء العالم من الأسلحة النووية. وهي ترمي إلى الإسهام بحلول من أجل التصدي للتحديات المرتبطة بالتحقق من حدوث نزع السلاح النووي وتزويد المجتمع الدولي بمنصة اختبار واقعية لتطبيق وتقييم تكنولوجيات الرصد التي يمكن أن تستعين بها جميع الدول على دعم أعمالها المتعلقة بمسائل التحقق، وأيضاً باستراتيجيات تحقق نموذجية يمكن أن تسهم في المناقشات المقبلة بشأن كيفية تنفيذ أنشطة رصد المعاهدات في العالم الحقيقي. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المبادرة الرباعية في ورقة العمل المشتركة المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر.

13 - وتواصل السويد الانخراط بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وذلك بطرق منها المشاركة في رئاسة الفريق العامل التقني. ولعمل الشراكة أهميته في الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. فالتقدم المحرز في مسائل التحقق يستفيد من التعاون الوثيق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتشارك السويد، عن طريق خبير معين، في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، الذي سيعقد في عام 2022.

14 - ومن شأن التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وما يتصل بها من التزامات أن يكفل خلو العالم من الأسلحة النووية. وإلى أن يتحقق ذلك الهدف، تتخبط السويد في أنشطة التوعية بالآثار الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية. وهي تشارك بنشاط في المؤتمرات الدولية المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وقد شاركت في تقديم القرار المتعلق بهذه المسألة في الجمعية العامة في أعوام 2015 و 2017 و 2019 و 2020 و 2021.

15 - وشاركت السويد بنشاط في المناقشات والمفاوضات اللاحقة، بما في ذلك تقديمها ورقتي عمل، بشأن ما أصبح معاهدة حظر الأسلحة النووية. وعند اختتام المفاوضات في تموز/يوليه 2017، صوتت السويد لصالح اعتماد المعاهدة، واستكملت تصويتها بتعليق له أوجزت فيه موقف السويد إزاء عدة جوانب من المعاهدة، بما في ذلك الشواغل المتعلقة ببعض أوجه القصور الرئيسية التي اعترت المسودة. وفي وقت لاحق من عام 2017، قررت السويد إجراء تحقيق يرمي إلى تحليل الآثار المترتبة على إمكانية انضمام السويد إلى المعاهدة. وأوصى التحقيق، الذي أحيل إلى الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية لإجراء مشاورات بشأنه وتسليمه إلى الحكومة في كانون الثاني/يناير 2019، ألا توقع السويد أو تصدق على المعاهدة بصيغتها الراهنة. واتبعت الحكومة تلك التوصية في وقت لاحق. ومن أجل متابعة تطوير المعاهدة بنشاط، ستنشرك السويد بصفة مراقب في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية.

16 - ووفقاً لقرار الجمعية العامة 259/71، أنشأ الأمين العام فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي يضم 25 دولة، من بينها السويد. ونظر الفريق في اجتماعيه المعقودين في عامي 2017 و 2018، في العناصر الجوهرية لمعاهدة تُبرم مستقبلاً، تقوم على عدم التمييز وتعددية الأطراف والقابلية للتحقق بفعالية، وتحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وقدم توصيات بشأن هذه العناصر. ونوقش التقرير النهائي للفريق مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في اجتماع استشاري غير رسمي مفتوح عُقد في عام 2018.

17 - وإضافة إلى المشاركة في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، واصلت السويد الإعراب باستمرار عن تأييدها للبدء فوراً في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتعتقد السويد أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون جزءاً لا يتجزأ من أي إطار لعناصر أساسية تعزز بعضها بعضاً من أجل إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، دعت السويد أيضاً باستمرار جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي لم تعلن بعد الوقف الاختياري والفوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض استعمالها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إلى القيام بذلك والتقييد به.

18 - وتؤيد السويد بقوة فكرة تخفيض درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية. فقد دعت الخطوة 9 من الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2000 إلى اتخاذ تدابير محددة متفق عليها لمواصلة تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. وأقرت خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 كذلك بالمصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذه المسألة.

وتدعو السويد باستمرار، بصفتها عضواً في مجموعة إلغاء حالة التأهب⁽²⁾، الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصدي للعدد الكبير من الأسلحة النووية التي لا تزال في حالة تأهب قصوى - باعتبار ذلك تدبيراً للحد من المخاطر وخطوة ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وأثناء الجمعية العامة لعام 2018، صوتت 175 دولة لصالح القرار الذي تقدمه مجموعتنا كل سنتين (القرار 60/73) بشأن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، وشارك في تقديمه أيضاً عدد كبير من الدول. ويوجه القرار رسالة واضحة بشأن ضرورة تجديد الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ الالتزامات بالتخلي عن وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى.

19 - وتعمل السويد، على غرار بقية دول الاتحاد الأوروبي، على تأييد وتشجيع التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك بطرق منها دعوة الدول التي لم تصدّق بعد على المعاهدة، لا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق الثاني، إلى التصديق عليها. وشاركت السويد في مؤتمرات المادة الرابعة عشرة لأعوام 2015 و 2017 و 2019، وفي الاجتماع الوزاري المعقود في فيينا عام 2016 بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لمفاوضات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أدلت ببيانات وطنية في تلك المناسبات. وتؤيد السويد تأييداً تاماً عمل الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بطرق منها توفير الخبرة والمعدات التقنية اللازمة للكشف عن الغازات الخاملة التي تنبعث نتيجة للتفجيرات النووية. وتعرّز هذه الأعمال فعالية وكفاءة نظام التحقق وعمله في مجال رصد الامتثال للحظر الشامل على التفجيرات النووية.

20 - وتشارك السويد في اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة لمبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، بهدف تشجيع إجراء حوار مفتوح وواقعي حول تحسين البيئة الأمنية وإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

عدم انتشار الأسلحة النووية

21 - تكتسي أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهمية بالغة في تعزيز عمل معاهدة عدم الانتشار. وتعمل السويد بنشاط في فيينا وفي أماكن أخرى لتعزيز عمل الوكالة وزيادة كفاءته. والسويد عضو في مجلس محافظي الوكالة خلال الفترة 2018-2021، وهي قد تولت رئاسة أعمال المجلس للفترة 2019-2020. وعملت السويد على نحو وثيق جداً، خاصة بصفتها رئيسة المجلس، مع أعضاء المجلس ومع أمانة الوكالة لتناول المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس التي تكتسي أهمية بالنسبة للركيزتين الثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار.

22 - وتدعم السويد الوكالة وأعمالها، بما في ذلك العمل الذي تضطلع به في سبيل التحقق من تنفيذ إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكل جزءاً أساسياً من الهيكل العالمي لعدم الانتشار ومسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الإقليمي والعالمي. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2020، انضمت السويد إلى صك دعم التبادلات التجارية، وهو وسيلة أوروبية مخصصة الغرض أنشئت في كانون الثاني/يناير 2019 لتيسير التجارة المشروعة مع إيران مع التركيز على الأغراض الإنسانية. وعلاوة على ذلك، قدمت السويد خلال السنوات القليلة الماضية مساهمة كبيرة عن طريق التمويل الطوعي دعماً لتحقيق الوكالة من التزامات إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

(2) السويد، وسويسرا، وشيلي، وماليزيا، ونيجيريا، ونيوزيلندا.

23 - وقد مر الآن أكثر من 10 سنوات منذ أن أُجبر مفتشو الوكالة على مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. غير أن الوكالة تواصل رصد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوسائل منها الصور الساتلية. وللمساعدة في إعداد الوكالة للتحقق الذي يُحتمل أن يجري في المستقبل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تعمل السويد كأحد المساهمين الرئيسيين في التمويل الطوعي لفريق الوكالة المعني بالتحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولزيادة تعزيز سبل التوصل إلى حل سلمي للحالة في شبه الجزيرة الكورية، واصلت السويد تشجيع الحوار والدبلوماسية بين الأطراف المعنية.

24 - وفي إطار برنامج الدعم السويدي لضمات الوكالة، الذي أنشئ في عام 1986، تساهم السويد سنوياً بخبرتها وتدريب المفتشين في الوكالة، وذلك بغية تحسين الضمانات الدولية. وعلى الرغم من القيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تمكنت السويد من استضافة العديد من الدورات التدريبية للمفتشين ولمحلي الصور التابعين للوكالة خلال الفترة 2020-2021، ولكن بكميات أقل بكثير من المعتاد. وتسلم السويد بالحاجة المستمرة إلى الاستفادة من المنشآت النووية السويدية في تقديم الدعم التدريبي للوكالة، وهي تطمح إلى إعادة برنامج الدعم إلى المستوى الذي كان عليه قبل انتشار الجائحة. كما ساعدت السويد الوكالة على تطوير أساليب في المتحف السويدي للتاريخ الطبيعي، وذلك بهدف تعزيز قدرة الوكالة على استخلاص استنتاجات تستند إلى المعاينة البيئية.

25 - ووضعت السويد اتفاق ضمانات شاملة ساري المفعول منذ عام 1995 وبروتوكولا إضافيا منذ عام 2004، وهي تعتبر هذين الصكين معيار التحقق الحالي عملاً بالمادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار.

26 - وشاركت السويد في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي منذ انطلاقتها في عام 2009 وفي مؤتمرات القمة الأربع التي عقدتها العملية في الفترة من عام 2010 إلى عام 2016. وترى السويد أن العملية تمكنت من طرح العزم الدولي المؤيد لمسائل الأمن النووي ومن تطوير هذا العزم وتعزيزه على أعلى المستويات السياسية، فضلاً عن تعزيز الإجراءات العملية التي اتخذت أو يجري اتخاذها في هذا المجال. وتؤيد السويد جميع الجهود الرامية إلى التحقق على الصعيدين الوطني والدولي من استمرار طابع مؤتمرات قمة الأمن النووي وروحها. ولهذا الغرض، تشارك السويد بنشاط في فريق الاتصال المعني بالأمن النووي والفريق العامل الفرعي المعني بالأمن النووي والإشعاعي التابع للشراكة العالمية، وهي تسهم بانتظام بتمويلات من خارج عن الميزانية في أعمال الوكالة الذرية من أجل تعزيز الأمن النووي العالمي.

27 - وشاركت السويد على المستوى الوزاري في المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي الذي عُقد في فيينا في شباط/فبراير 2020، وعلى مستوى نواب الوزراء في المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي الذي عُقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2016. وأدلت ببيان وطني في كلتا المناسبتين. وفي مؤتمر عام 2020، شددت السويد على أن التعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات أمران أساسيان لتعزيز إطار الأمن النووي على صعيد العالم.

28 - وتؤيد السويد بقوة بعثات استعراض الأقران. ففي عام 2016، أوفدت الوكالة بعثة متابعة من الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية إلى السويد لمدة أسبوعين من أجل تقييم حالة تنفيذ التوصيات والاقتراحات الصادرة عن الوكالة بشأن بعثة سابقة أجريت في عام 2011. وخُصت البعثة إلى أن العديد من التوصيات الصادرة عن البعثة السابقة الموفدة من الخدمة الاستشارية في عام 2011 قد أفضت إلى إدخال تحسينات ملموسة على النظام السويدي للحماية المادية. ومن أمثلة تحسن التعاون بين

السلطات العامة وضع متطلبات محددة بمزيد من الوضوح واتخاذ تدابير أمنية في المحطات النووية لتوليد الكهرباء. وتعتقد السويد أن الشفافية تعزز الثقة وأفضل الممارسات فيما بين البلدان ومنظمي الشؤون النووية، وهي قد نشرت في هذا الصدد تقرير الوكالة على الموقع الشبكي للهيئة السويدية للوقاية من الإشعاع.

29 - وتكتسي المناولة المأمونة للمواد النووية وسائر المواد المشعة أهمية قصوى بالنسبة لكبح الانتشار وضمان السلامة العامة. والتزمت السويد بتقديم تقارير إلى قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع التابعة للوكالة كوسيلة لتحديد حالات خروج هذه المواد وسائر المواد المشعة عن نطاق الرقابة التنظيمية. وتشارك السويد بنشاط في اجتماعات الخبراء القانونيين والتقنيين ضمن إطار التحضير لمؤتمر عام 2022 للأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وذلك تبعاً لخريطة الطريق المؤقتة التي اتفقت عليها الأطراف منذ كانون الأول/ديسمبر 2018 لتيسير استعراض تنفيذ الاتفاقية ومدى كفايتها. وتلتزم الحكومة السويدية بتعزيز التنفيذ الكامل لهذا الصك وللصكوك القانونية الأخرى التي تعزز الأمن النووي العالمي وتعزيز الإقبال العالمي عليها.

30 - وتعتبر السويد قرار مجلس الأمن 1540 (2004) صكاً مهماً ملزماً قانوناً لاستكمال النظم المتعددة الأطراف. فهو يضع معايير رفيعة لإنتاج الدول المعلومات المتعلقة بالهياكل والسلطات العملية والقانونية والعمليات في الميدان النووي والإشعاعي والحفاظ على هذه المعلومات وتبادلها. وقدمت السويد تمويلاً طوعياً لمكتب شؤون نزع السلاح دعماً لتنفيذ القرار 1540 (2004) وتولت منصب نائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن من عام 2017 إلى عام 2018.

31 - ويستند التعاون في النظم الدولية للرقابة على الصادرات إلى إرادة سياسية مشتركة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. والسويد عضو في مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وكلها ذات صلة بعدم انتشار الأسلحة النووية. فالتقيد بالمبادئ التوجيهية التي أصدرتها هذه النظم يسهل الوفاء بالتعهدات الدولية الملزمة قانوناً التي تنص عليها معاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن قرار مجلس الأمن 1540 (2004). وتشارك السويد بنشاط في جميع النظم الرئيسية، وهي قد ترأست، في الفترة بين عامي 2013 و 2021، فريق الخبراء التقنيين التابع لفريق موردي المواد النووية، الذي هو بمثابة هيئة الخبراء المسؤولة عن تحديث المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية فيما يتعلق بعمليات النقل النووي للأغراض السلمية. وتطبق السويد، باعتبارها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، لائحة ملزمة قانوناً من قواعد الاتحاد الأوروبي في تنفيذ الرقابة على الصادرات السويدية. ونُشرت هذه اللائحة بعد إعادة صياغتها في عام 2021 بهدف تحديث وتحسين الرقابة الفعلية على الصادرات، بما في ذلك الصادرات، والسمرة، والمساعدة التقنية، والعبور، ونقل المواد المزدوجة الاستخدام. وسيقوم الاتحاد الأوروبي سنوياً بتحديث لائحة الاستخدام المزدوج بما يتفق تماماً مع التغييرات التي حددتها نظم الرقابة على الصادرات في السنة السابقة. ووضعت السويد نظاماً صارماً وفعالاً وحديثاً لمراقبة الصادرات يستند إلى التشريعات التي يجري تحديثها بانتظام للاتحاد الأوروبي وإلى الوكالات المحلية لمراقبة الصادرات ذات الموارد الكافية.

32 - وترأست السويد مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية خلال الفترة 2018-2019، وركزت رئاستها على مواصلة تعزيز تنفيذ المدونة وأيضاً على إضفاء الطابع العالمي عليها. وخلال فترة تولي السويد الرئاسة، انضمت دولة أخرى (هي جمهورية توغو) إلى المدونة وتمت الموافقة على قرار الجمعية العامة الذي يصدر كل سنتين لدعم مدونة لاهاي لقواعد السلوك، حيث حظي بأكثر تأييد (171 صوتاً مقابل اعتراض عضو واحد وامتناع 12 عضواً عن التصويت) منذ اتخاذ القرار لأول مرة في عام 2004.

33 - وعملاً بالمادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار، تؤيد السويد تأييداً تاماً إبرام معاهدات إقليمية تضمن خلو إقليم أي منها خلواً تاماً من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤيد السويد بالكامل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط على أساس ترتيبات يُتوصل إليها بحرية بين جميع دول المنطقة.

34 - والسويد عضو عامل في مجموعة فيينا للدول العشر⁽³⁾. وتقدم هذه المجموعة ورقة عمل سنوية إلى اللجان التحضيرية وإلى المؤتمر الاستعراضي تضع فيها توصيات بشأن عدة مجالات رئيسية هي: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والامتنال والتحقق؛ وضوابط التصدير؛ والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ والأمان النووي؛ والأمن النووي؛ والحث على عدم الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وستقدم ورقة عمل مستكملة إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

35 - تؤيد السويد بالكامل الوكالة والدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيا النووية في التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة والمستجدة وفي مساعدة الدول الأطراف النامية على مباشرة التطبيقات السلمية للطاقة النووية والتقنيات النووية، وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار.

36 - وكدليل قوي على الأولوية التي توليها السويد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، شاركت الأميرة فيكتوريا، وليّة عهد السويد، بصفتها متكلمة رئيسية، في المؤتمر الوزاري المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية: التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة والمستجدة، الذي عقدته الوكالة في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وأدلت وزيرة خارجية السويد ببيان البلد، الذي زادت فيه التأكيد على أهمية أهداف التنمية المستدامة وأهمية ما تبذله الوكالة من أعمال لتنفيذها. وقامت الأميرة فيكتوريا أيضاً بزيارة إلى مختبر البيئة البحرية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال أسبوع موناكو للمحيطات الذي عُقد في آذار/مارس 2021، وذلك لإظهار التأييد للعمل المضطلع به هناك دعماً للأهداف.

37 - وتسدد السويد سنوياً كامل حصتها من صندوق التعاون التقني التابع للوكالة. ومنذ عام 2015، أسهمت السويد بتمويل إضافي لمشاريع مختلفة في مجال الاستخدامات السلمية التي ترمي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك في إطار المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. وكانت أولويات السويد عند تقييم التمويل الطوعي الإضافي تتمثل في البيئة البحرية، وعلى وجه التحديد الجهود المبذولة لتتبع الدائن البحرية ومكافحتها، وصحة المرأة، مع التركيز على الوقاية من سرطان عنق الرحم وعلاجه.

38 - وتؤيد السويد بقوة، وتمشياً مع سياستها الخارجية النسوية، عمل الوكالة الرامي إلى مساعدة البلدان النامية في مكافحة سرطانات النساء. فهي قد شاركت في إطلاق مبادرة الشراكة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبنك الإسلامي للتنمية لزيادة فرص الحصول على تشخيص سرطانات النساء وعلاجها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (مبادرة سرطان المرأة). وفيما يتعلق باليوم الدولي للسرطان في عام 2020، شاركت السويد في حلقة النقاش التي نظمتها الوكالة بشأن سرطان النساء واستضافت حدثاً خاصاً بها بالاشتراك مع الوكالة ومع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

(3) أستراليا، وأيرلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وكندا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا.

39 - وفي أوروبا الشرقية، تواصل السويد تعاونها الثنائي مع أوكرانيا وبيلاروس وجورجيا ومولدوفا والاتحاد الروسي في مجالات الأمان النووي، وإدارة النفايات النووية، وتقنيات وقف التشغيل، والحماية من الإشعاع، والتثقيف في مجال عدم الانتشار النووي، والأمن النووي، والإشراف التنظيمي. وتعمل السويد أيضاً على الشروع في إجراء تعاون ثنائي مع أرمينيا ضمن نفس المجالات.

40 - وتشارك السويد بنشاط في الاتفاقيات ذات الصلة بالأمان النووي، وذلك بإعداد التقارير الوطنية، واستعراض تقارير وعروض الأطراف الأخرى، ومشاركة المسؤولين في إدارة الاجتماعات الاستعراضية. وقدمت السويد تقريرها الوطني الثامن بموجب اتفاقية الأمان النووي إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب/أغسطس 2019. ويتناول التقرير التطورات التي وقعت في الفترة من آذار/مارس 2016 إلى نيسان/أبريل 2019 فيما يتعلق بأهداف الاتفاقية. ومن تحديات الأمان التي تناولها التقرير وقف تشغيل المفاعلات والقيام بالأعمال التحضيرية لمواصلة التشغيل الآمن للمفاعلات المتبقية، بما في ذلك مسائل إدارة تقدم المفاعلات وتوافر الكفاءة والحفاظ على ثقافة الأمان. وأرجئ الاجتماع الاستعراضي لعام 2020 بسبب الجائحة. واتخذ قرار فيما بعد بالجمع بين دورتي الاستعراض الثامنة والتاسعة. وسيُعقد الاجتماع الاستعراضي المقبل في آذار/مارس 2023. وتشارك السويد في الأفرقة العاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية، والمعنية بالأمان النووي وبالجوانب التشريعية والتقنية والتنظيمية.

41 - وقُدِّم تقرير السويد الوطني السابع بموجب الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وسيتم عرض التقرير ومناقشته في الاجتماع الاستعراضي للأطراف المتعاقدة في حزيران/يونيه/تموز/يوليه 2022. وتشارك السويد في الأفرقة العاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية، والمعنية بإدارة النفايات النووية والوقود المستهلك ووقف تشغيل المفاعلات النووية وبالجوانب التشريعية والتقنية والتنظيمية.

42 - وتشارك السويد بنشاط في طائفة واسعة من أنشطة الوكالة الرامية إلى تحسين الأمان والأمن النوويين ومواءمتها، فضلاً عن الحماية من الإشعاع. ويشمل ذلك مشاركتها في لجنة الوكالة وهيئاتها المعنية بمعايير الأمان، وكذلك إتاحة عدد كبير من الخبراء للوكالة لغرض مشاركتهم في مختلف خدمات استعراض الأقران التي تقدمها الوكالة.

43 - وفي عام 2012، أوفدت بعثة كاملة النطاق من خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة التابعة للوكالة إلى السويد. وطلبت الحكومة في وقت لاحق بعثة متابعة، أوفدت في عام 2016. وطلبت الحكومة السويدية رسمياً من الوكالة إيفاد بعثة دولية جديدة لاستعراض الأقران إلى السويد، أي في إطار خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة (الأمان) في عام 2022 ثم في إطار استعراض عملية أرتميس (تنفيذ إدارة النفايات) في عام 2023.

44 - وتولي السويد أهمية كبيرة لاستخدام وتطوير الآليات الدولية لاستعراض الأقران وتبادل أفضل الممارسات بين الدول في مختلف المجالات ذات الصلة. فخبراء السويد يشاركون في عدة بعثات لاستعراض الأقران توفدها الوكالة سنوياً لجمع الخبرات المعنية ونشرها ومن أجل استبقاء مجموعة من الخبراء المدربين في الميادين ذات الصلة.